رئيس برلمان كردستان لـ" المدى ": الانسحاب الأميركي مبكّر والصراع مازال مع القاعدة وبقايا نظام البعث

الكثير من الملفات بين بغداد وأربيل مازال عالقاً وليس هناك غير الوعود

هبط من جبال كردستان مسؤول قيادي ومقاتل في صفوف البيشمركه لمواجهة استبداد سلطة البعث الدكتاتورية وشق طريقه في العمل السياسي ليصبح رئيساً لبرلمان إقليم كردستان. هادئ الطباع تتدفق الأفكار والآراء في حديثه بانسيابية عالية، صريح ودقيق وواثق من أفكاره. انه الدكتور كمال كركوكي الذي قال لـ"المدى" بشأن الانسحاب الأميركي " كان عليهم أن يرحلوا عاجلاً أم آجلاً ، لكنني أعتقد أن قرار الانسحاب الآن مبكر لأننا مازلنا في حالة صراع مع تنظيم القاعدة الإرهابي وبقايا النظام البعثي ". الانسحاب وغيره من القضايا والهموم العراقية كانت على طاولة كركوكي في هذا الحوار .

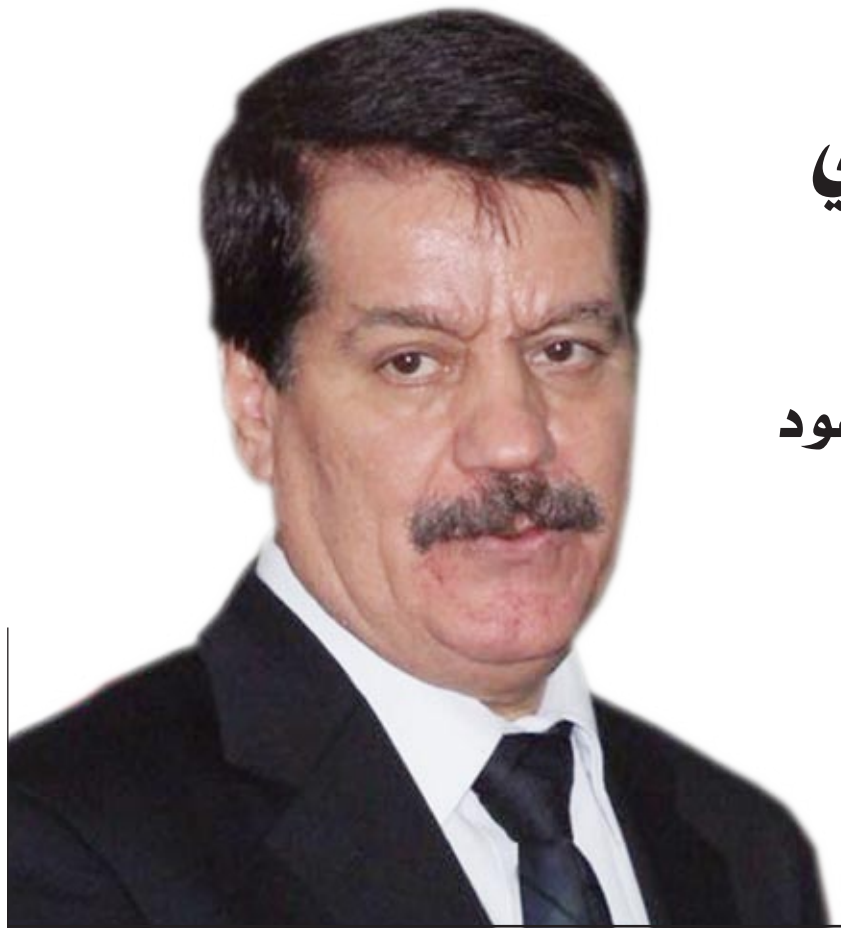

□ أربيل / حاوره عامر القيسي

الانسحاب الأميركي مبكر

■ الآن توجد قضية مثارة بين السياسيين العراقيين وبين مختلف الكتل السياسية وبين بغداد وكردستان حول انسحاب القوات الأميركية. كيف تنظرون إلى هذا الأمر وما هي تأثيراته على الواقع السياسي العراقي والكردستاني أيضا ؟

– بالنسبة لإقليم كردستان لم يكن الأميركان لدينا ليحافظوا على وضعنا. شعب كردستان متعاون مع القيادة السياسية في الإقليم ومؤسساتها الديمقراطية، هنا يتوفر نوع من الاستقرار والعمل لخدمة المواطنين وتطبيق الديمقراطية في الإقليم، ونتمنى أن نكون أنموذجاً لبقية مناطق العراق. حاولنا أن نحل مشاكلنا عن طريق الحوار بطريقة حضارية. بالنسبة للانسحاب الأميركي من العراق فهو سابق لأوانه وحقيقة كان عليهم أن يرحلوا عاجلا أو آجلا لكن الظروف الحالية على ما أعتقد غير مناسبة، فالحرب ضد الإرهاب مستمرة وهناك بقايا النظام البعثي الذين لا يريدون الخير والنجاح لهذا البلد، وهناك كثيرون يريدون أن يعيدوا العراق إلى العصور الوسطى، وأيضا هناك اختلاف عميق مع كل الأسف الشديد بين الأقطاب الشيعية والسنية داخل العراق، كل هذه الأمور تتطلب –لإنجاح التجربة الديمقراطية في العراق– الحاجة الى قوات حليفة ليس تحت مسمى الاحتلال، بل تحت عنوان المساعدة والدعم للعملية السياسية في البلاد، كي تنجح التجربة الديمقراطية في العراق، لأن فشل التجربة في العراق سوف.. تنعكس سلبا على مجمل التغييرات في الشرق الأوسط، إن الانسحاب مبكر وله تأثيرات سلبية في المنطقة.

التوافق السياسي لم يتحقق

■ إلى أين تسير العملية السياسية وسط توالد الأزمات والتجاذبات السياسية بين مختلف الكتل السياسية، وبين بغداد وأربيل، وبين المكونات الاجتماعية نفسها؟ إلى أين نحن سائرون؟والى متى يبقى المواطن منتظرا أن يتوافق الجميع بشكل حقيقي لتنطلق العملية السياسية إلى أجواء العمران والبناء؟

– كان هناك كما تعرفون بعد انتخابات مجلس نواب الحالي مشكلات بين الأطراف أدت الى عدم تشكيل الحكومة حتى تدخل رئيس الإقليم مسعود بارزاني لجمع شمل كل الأطراف السياسية في أربيل، ومن ثم ذهابه الى بغداد وتمكنوا من انتخاب رئاسة– مجلس النواب العراقي،ومن ثم رئيس الجمهورية، وثم رئيس مجلس الوزراء وتحديد الوزراء– كان هناك اتفاق بين الأطراف مع الأسف لحد الآن لم يتحقق التوافق السياسي السليم الذي يؤدي إلى قيادة العراق بشكل سليم من دون توتر. لحد الآن الوزارات الأمنية لم تحسم والمجلس السياسي الذي كان من المفترض أن يتحقق مازال مؤجلا، كثير من الملفات العالقة بين أربيل وبغداد نحن بانتظار تطبيقها، ليس هناك غير الوعود، كل هذه الأمور نتمنى من الإخوة المسؤولين في دولة العراق من أي مكون كان سنيا أو شيعيا أو كرديا أن يتلاحموا ويتعاونوا لإزالة العقبات أمام سير العراق نحو الأمام.

الدستور هو الحل

■ هذا في إطار الأمنيات ونحن نتمنى دائما أن تنتهي المشكلات لكن العملية السياسية إلى أين تتجه ؟ يبدو أن الجو ضبابي وملتبس،المواطن لا يعرف أين الحقيقة، ومن هو على صواب، ومن هو على خطأ ؟

– العمل على تحقيق الأمنيات شيء جيد بدل أن يكون الإنسان متشائما، باعتقادي يجب الالتزام بالدستور العراقي وتطبيق بنوده من دون اللجوء إلى الاجتهادات الشخصية سياسية كانت أم طائفية وتحت أي مبرر كان، إذا التزمنا بتطبيق بنود الدستور فانه سنكون حينها في سفينة الأمان جميعاً السني والشيعي والكردي والمسيحي والتركماني وكل المكونات، الدستور العراقي يقول إن نظامنا ديمقراطي فيدرالي،حيث لو ذهبنا حقيقة إلى هذا الاتجاه ستحل كل مشاكل العراق.

ظروف المالكي صعبة لكن عليه أن يراقب بجدّية أكثر لتحقيق الوعود التي أطلقها للشعب العراقي وكردستان، والمشاكل ربما بسبب بعض المقربين منه أو الظروف الصعبة في بغداد.

رئيس برلمان كردستان مع المحرر

■ المشكلة أينما كانت في العراق هي مشكلة الجميع وعليهم المساهمة في حلها

■ بالنسبة للعراقيل الموجودة بخصوص قانون النفط والغاز شخصية وليست دستورية

مصير اتفاقية أربيل

■ أين مصير اتفاقية أربيل ؟ العراقية تقول لم ينفذ منها أي شيء ودولة القانون يقول إنها نفذ منها ٩٠٪. هل انتهى مفعولها خصوصا أن رئيس الجمهورية قدم الآن مبادرة لجمع قادة الكتل السياسية لحل القضايا العالقة؟

– المبادرة التي قام بها رئيس الإقليم كان الغرض منها جمع الأطراف المختلفة وتشكيل رئاسة البرلمان والحكومة ورئيس الجمهورية. المبادرة نجحت والتطبيق العملي يقع على عاتق المسؤولين الحاليين الموجودين في العراق الذين عليهم أن يتكاتفوا، وأن يتعاونوا لإزالة العوائق أمام هذه المشاكل، مثلما تفضلت صحيح هناك كثير من البنود لم تطبق، بالنسبة للإخوان الذين قالوا إنهم طبقوا ٩٠٪ أو لم يطبقوا أنا لم اسمع بمثل هذه الإحصائيات.

■ الحكومة قالت.. دولة القانون تحديدا

– الوضع العراقي ليس هيّناً أنا أقدر السيد المالكي وأكن له كل الاحترام، فظروفه صعبة، لكن ينبغي أن يعمل أكثر لتحقيق الوعود التي قطعها للشعب العراقي ولإقليم كردستان وحتى الإخوان الشيعة والسنة.

■ كيف تقيم أداء رئيس الوزراء السياسي وليس الخدمي، مثل إعطاء الوعود دون تنفيذها والاتجاه نحو التفرد والاستبداد وعدم سماع رأي الآخرين وتهميش بقية القوى وعدم الالتفات إلى وجهات نظرهم في ما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية للعراق ؟

– أنا أعتقد أن السيد المالكي صادق في داخله ويريد الخير للعراق ويحاول أن يعمل الكثير ولكن الظروف الحالية الموجودة في العراق قد تعرقل الكثير من التوجهات لكن المهم الاستمرارية بالتعاون مع بقية الأطراف لإزالة العوائق، ربما بعض المشاكل تخرج من أناس قريبة من السيد المالكي وهو لا علم له بها.الوضع في العراق يتطلب تنظيم نفسه أكثر وعدم نسيان الوعود محاولة تطبيقها كما يقولون رويدا رويدا.

■ لكن الأطراف السياسية تتهم المالكي بعدم الالتزام بوعوده وعدم تنفيذها بما في ذلك الكرد لقد أعطاكم الكثير من الوعود ولم يلتزم بها؟

–بالنسبة لنا نحن في إقليم كردستان نقول إن ظروف العراق صعبة أحيانا تجعل الإنسان حتى إذا كان صادقا وصافي النية ويريد تحقيق الكثير من الأشياء لصالح العراق ربما تتأخر. الأخ المالكي بالنسبة إلى وعوده للكرد لحد الآن لم تصل إلى نقطة أن يقول لن أعمل هذا وذاك. هو يقول أن المواضيع المطروحة للحل بالنسبة لإقليم كردستان دستورية وأنا وعدت بها وسوف نعمل من أجل تحقيقها، علينا عدم الحكم عليه مسبقا بأنه لا يطبق وعوده .بالنسبة لسياسة الإقليم، الدكتور برهم رئيس الحكومة سافر إلى بغداد مع وفد وكان هناك لقاء مع مسؤولين كبار ومع الأخ نوري المالكي وكانت وجهات نظره ايجابية جدا وبالنسبة لنا هناك سقف زمني ونتمنى أن يتحقق ما سمعناه.

■ الآن هناك قضية أخرى ساخنة هي قضية الأقاليم أثارتها محافظة صلاح الدين التي قدمت طلبا لكي تكون إقليما، في هذا الموضوع نرى تغير المواقف، فالقوى التي دافعت عن بنود الأقاليم والفيدرالية وتحديدا دولة القانون تقف الآن ضده، والتي كانت تقف ضد الأقاليم في الدستور وهي العراقية تحديدا الآن فهي تدافع عن الأقاليم، كيف تنظر الى هذا الموضوع، موقف الحكومة أولا ثم موقف القوى التي انتقلت من الدعم إلى الرفض وبالعكس ؟

– بالنسبة إلى الدستور العراقي يقول،العراق فيدرالي ديمقراطي وهذا حق من صلب حقوق أي محافظة حسب الدستور العراقي إذا ثلث أعضاء مجلس محافظة طلبوا أن يشكلوا إقليما، على الحكومة تنظيم أمور الاستفتاء لسكان هذه المحافظة، فإن وافق الأغلبية على الإقليم، فهذا حق لهم شرعي وقانوني ودستوري، ولا يحق لأي شخص أو جهة أو سلطة في البلاد منعهم، صحيح إن الإخوة السنة عندما كنا نتحدث عن الفيدرالية كان يجن جنونهم لأنهم كانوا يتصورون أن هذا تقسيم للعراق وتمزيق العراق، كنا نقول لهم دائما إذا شكلتم في مناطقكم نظاما فيدراليا، فستكون هناك حدود معينة لمشاكلكم الخاصة وكذلك سيكون تركيزكم على تطوير مناطقكم، عند ذاك يكون الصراع بين الإقليم والأقاليم الأخرى، من يخدم الشعب أكثر وأحسن ولا يكون هناك صراع من يقتل أكثر، كانوا لا يعترفون بوجهة النظر هذه ويعتبرونها تقسيما للعراق، بالعكس نحن نعتبرها تقوية لبقاء العراق موحدا لأن المواطن في إقليم من الأقاليم عندما يحكم نفسه بنفسه ومشارك في السلطة الاتحادية وموارد النفط والغاز وهي حق لكل الشعب العراقي، تتوزع حسب نسبة السكان حينذاك لا تكون لديه عقدة السلطة ولا أي عقدة اخرى وتتركز الجهود لحل مشاكل الإقليم، ربما تستمر بعض الوقت ولكن في النهاية تكون أفضل وخير تجربة هي تجربة كردستان،نعم كانت هناك مأساة ومشاكل لكن نحن اليوم نتطور نحو الأفضل وباعتراف الأطراف المختلفة داخل العراق والإقليم وكذلك العالم، بالنسبة لإخواننا الذين يأتون بمبررات تتمثل بأن الوقت غير مناسب وليس وقت تشكيل الفيدراليات مع كل احترامنا لهم إلا أن مواقفهم ليس في مكانها لا يحق لهذا الشخص أو ذاك ولا هذا المسؤول أو ذاك أن يضربوا الدستور عرض الحائط بالنسبة إلى تشكيل هذه الأقاليم بالنهاية سيكتب لها التوفيق وبعد تطبيق المادة ١٤٠ سيكون ذلك أفضل لان هناك بعض الأقضية والنواحي التابعة لبعض المحافظات الآن تابعة لمحافظات اخرى، علينا أن نستعجل من اجل الانتهاء من تطبيق المادة ١٤٠ لكي لا تكون هناك مشاكل موروثة من الماضي الى المستقبل وتكون نتائجها سلبية على الحاضر.

انفتاح أردوغان

■ الاعتداءات التركية الإيرانية على حدود العراق في إقليم كردستان بحجة ملاحقة العمال الكردستاني بالنسبة لتركيا والبيجاك بالنسبة لايران، ورغم الجهود الدبلوماسية من قيادة الإقليم وخصوصا المبادرة التي قيل إن رئيس الإقليم بارزاني قد حملها إلى الأتراك والزيارات المتكررة لقيادات من الإقليم إلا أن القصف والاعتداءات ما زالت مستمرة. السؤال هو أين وصلت هذه الجهود ؟

– المشكلة مستمرة والمشكلة الكردية قائمة في هذه المنطقة وهذه المشكلة السياسية الموجودة لا تحل بالعنف خصوصا في العصر الحالي، وكذلك غير سليم إذا طرف كردي لجأ الى استخدام العنف. التجربة بالنسبة لإخواننا فيلتركيا نتمنى أن تكون الطريق لحل مشاكلهم بعيدا عن العنف واللجوء الى الحوارات واتباع الطرق الديمقراطية والسلمية عن طريق البرلمان. تجربة الانفتاح الديمقراطي على الكرد من قبل اردوغان هذه نعتبرها تحولا مهما بالنسبة الى الدولة التركية وأيضا تكلمنا مع اطراف كردية أن استفيدوا من هذه المحاولة وهي خطوة جريئة، صحيح لاتحل المشاكل بين ليلة وضحاها ولكن هي خطوة مباركة ونحن في الاقليم أيضا ندعم هذا الاتجاه لا يمكن حل مشكلة أي شعب عن طريق الحديد والنار وكذلك أيضا بالنسبة الى العمال الكردستاني فهم لا يستطيعون تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي في تركيا عن طريق العنف و بالاخص في الظروف الحالية لذا على الطرفين الألتزام بطرق الحل السلمية والديمقراطية. بالنسبة الى الحدود نحن البيشمركة عشنا في هذه المناطق وهي وعرة من صنع الخالق وليس من صنع الانسان ولا يمكن لأي قوة السيطرة على كل زوايا هذه المناطق الجبلية المتداخلة بين البلدين، بالنسبة الى ايران هناك نوع من التفهم والهدوء على الحدود ونتمنى على الإخوة في تركيا معالجة الموضوع سلميا وفي حالة استمرار العنف لن يكون لنا أي دور داعم أو محرض لأي جهة، لكن اذا اختارت الأطراف المتنازعة طريق الحوار والحلول السلمية سنساعد في هذا الطريق كثيرا.

لا يحق لأية جهة أو سلطة أن تمنع إقامة الأقاليم لأنها حق دستوري وقانوني وتشكيلها يؤدي إلى تطور مناطقها

الحكومة والدفاع عن الحدود

■ تعرض الإقليم الى تهديدات تركية وإيرانية من قصف وغيرها ووصل الأمر الى الاجتياح لمناطق من كردستان ماهو تقييمكم لموقف الحكومة الاتحادية، هل واجب الاقليم الدفاع عن الحدود أم انه واجب الحكومة الاتحادية هل اتصلتم بالحكومة هل قامت بأي عمل حتى على المستوى الدبلوماسي ؟

– إن حماية سماء وأرض الإقليم من واجبنا وواجب الحكومة الاتحادية معا لأننا جزء من الحكومة الاتحادية وشركاء فيها لكننا نعرف ان الحكومة العراقية يجب أن يكون لها دور كبير ودبلوماسي وكذلك دور حكومة الإقليم لأننا نقدر وضع العراق الحالي،وعلينا أن نعمل مع بعض لمنع تكرار هذه الاعتداءات على حدودنا حدود الاقليم في العراق.

■ لم تقيّم اداء الحكومة بهذه القضية

– الحكومة دبلوماسيا حاولت وكان المفروض أن تتحرك اكثر لكن هذا مايمكن تحقيقه بالنسبة للحكومة في الوقت الحاضر.

لم نسامح الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب الكردي.. ومشروع العفو لدينا هو لإعطاء فرصة للبعض للعيش بشكل طبيعي

في ميدان النفط نعمل في إطار الدستور

■ مواقف الحكومة الاتحادية بشأن قضية استثمار النفط في كردستان يقول بعض المراقبين إن موقف الحكومة معرقل لعمليات الإعمار والاستثمار النفطي في كردستان. ويقول مراقبون كرد ان هذا الاستثمار قضية إذا بقيت المفاوضات عبر وسائل الإعلام فهذا لا يخدم الشعب العراقي.

■ الدراسة القانونية التي تحدثتم عنها بشأن الاستثمار النفطي في كردستان هل قدمتموها للحكومة ولوزير النفط الشهرستاني وناقشتموهم على دستورية ما تقومون به بشأن النفط ؟

– بالتأكيد فالمتخصصون في حكومة الإقليم العاملون في هذا المجال عندما يلتقون مع مسؤولين في وزارة النفط أو الحكومة الاتحادية يقولون لهم ذلك ويقولون نحن على حق بهذه الأسباب ولنا ايضا وزراء ونائب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية وكذلك وزير الخارجية ويعملون من أجل كل العراق، وزيارة رئيس الحكومة برهم صالح لبغداد، كل هذه التحركات لإيصال هذه المواقف للحكومة الاتحادية وأنا أستغرب وأتعجب منهم لماذا لم يتقربوا فيلتركيا نتمنى أن تكون الطريق لحل مشاكلهم بعيدا عن العنف واللجوء الى الحوارات واتباع الطرق الديمقراطية والسلمية عن طريق البرلمان. تجربة الانفتاح الديمقراطي على الكرد من قبل اردوغان هذه نعتبرها تحولا مهما بالنسبة الى الدولة التركية وأيضا تكلمنا مع اطراف كردية أن استفيدوا من هذه المحاولة وهي خطوة جريئة، صحيح لاتحل المشاكل بين ليلة وضحاها ولكن هي خطوة مباركة ونحن في الاقليم أيضا ندعم هذا الاتجاه لا يمكن حل مشكلة أي شعب عن طريق الحديد والنار وكذلك أيضا بالنسبة الى العمال الكردستاني فهم لا يستطيعون تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي في تركيا عن طريق العنف و بالاخص في الظروف الحالية لذا على الطرفين الألتزام بطرق الحل السلمية والديمقراطية. بالنسبة الى الحدود نحن البيشمركة عشنا في هذه المناطق وهي وعرة من صنع الخالق وليس من صنع الانسان ولا يمكن لأي قوة السيطرة على كل زوايا هذه المناطق الجبلية المتداخلة بين البلدين، بالنسبة الى ايران هناك نوع من التفهم والهدوء على الحدود ونتمنى على الإخوة في تركيا معالجة الموضوع سلميا وفي حالة استمرار العنف لن يكون لنا أي دور داعم أو محرض لأي جهة، لكن اذا اختارت الأطراف المتنازعة طريق الحوار والحلول السلمية سنساعد في هذا الطريق كثيرا.

لنترك الشعب السوري يحدد مصيره وكان ينبغي أن يكون الموقف العراقي في الجامعة العربية داعماً للشعب السوري لتطبيق الديمقراطية

الحكومة والدفاع عن الحدود

■ تعرض الإقليم الى تهديدات تركية وإيرانية من قصف وغيرها ووصل الأمر الى الاجتياح لمناطق من كردستان ماهو تقييمكم لموقف الحكومة الاتحادية، هل واجب الاقليم الدفاع عن الحدود أم انه واجب الحكومة الاتحادية هل اتصلتم بالحكومة هل قامت بأي عمل حتى على المستوى الدبلوماسي ؟

– إن حماية سماء وأرض الإقليم من واجبنا وواجب الحكومة الاتحادية معا لأننا جزء من الحكومة الاتحادية وشركاء فيها لكننا نعرف ان الحكومة العراقية يجب أن يكون لها دور كبير ودبلوماسي وكذلك دور حكومة الإقليم لأننا نقدر وضع العراق الحالي،وعلينا أن نعمل مع بعض لمنع تكرار هذه الاعتداءات على حدودنا حدود الاقليم في العراق.

■ لم تقيّم اداء الحكومة بهذه القضية

– الحكومة دبلوماسيا حاولت وكان المفروض أن تتحرك اكثر لكن هذا مايمكن تحقيقه بالنسبة للحكومة في الوقت الحاضر.

في ميدان النفط نعمل في إطار الدستور

■ مواقف الحكومة الاتحادية بشأن قضية استثمار النفط في كردستان يقول بعض المراقبين إن موقف الحكومة معرقل لعمليات الإعمار والاستثمار النفطي في كردستان. ويقول مراقبون كرد ان هذا الاستثمار قضية إذا بقيت المفاوضات عبر وسائل الإعلام فهذا لا يخدم الشعب العراقي.

■ الدراسة القانونية التي تحدثتم عنها بشأن الاستثمار النفطي في كردستان هل قدمتموها للحكومة ولوزير النفط الشهرستاني وناقشتموهم على دستورية ما تقومون به بشأن النفط ؟

– بالتأكيد فالمتخصصون في حكومة الإقليم العاملون في هذا المجال عندما يلتقون مع مسؤولين في وزارة النفط أو الحكومة الاتحادية يقولون لهم ذلك ويقولون نحن على حق بهذه الأسباب ولنا ايضا وزراء ونائب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية وكذلك وزير الخارجية ويعملون من أجل كل العراق، وزيارة رئيس الحكومة برهم صالح لبغداد، كل هذه التحركات لإيصال هذه المواقف للحكومة الاتحادية وأنا أستغرب وأتعجب منهم لماذا لم يتقربوا دستورية وموقف الحكومة أدى الى انسحاب بعض الشركات الكبرى من الاستثمار في كردستان؟

– بالنسبة الى مسألة النفط نحن نعمل وفق الدستور العراقي. قبل أن نبدأ إبرام عقود شركات أجنبية لجأنا الى شركات قانونية متخصصة بالدستور لتقول لنا رأيها إن كانت عقودنا ضمن الضوابط الدستورية أم لا، ووصلنا معهم الى نتيجة أن لنا الحق وفق الدستور أن نبرم هذه العقود لذا أقدمنا على هذه الخطوة. بالنسبة الى بغداد قسم منهم مع احترامي الشخصي لهم يثيرون القضية لاعتبارات شخصية.

■ تقصد الشهرستاني في وزارة النفط؟

– نعم مع احترامي له لأنه كان إنسانا مناضلا ضد النظام البعثي ربما هناك شيء شخصي بينه وبين بعض المسؤولين في الإقليم، فتصريحاته ضد مصالح الإقليم مؤثرة صراحة وأنه كان إنسانا مناضلا فالمناضلون يجب ان يساندوا بعضهم بعضا. لأي سبب كان يجب ان نبحث عن حلول لهذه المشاكل الموجودة،اقليم كردستان ليس دولة في قارة اخرى ولا في السماء انه جزء من العراق الاتحادي وإذا تطور الإقليم فإن خيره لكل العراق عندما نصدر النفط في الإقليم من أين نصدره طبعا من خلال أنابيب النفط العراقية ومدخولاته تدخل الى ميزانية كل العراق، حسب بنود الدستور يحق لنا أن ندير آبار النفط المنتجة حديثا، التهديد للشركات التي تعمل في مجال النفط والغاز غير مجد، بالتأكيد لدى الشركات خبراء قانونيون يدرسون الدستور العراقي وقانون النفط في اقليم كردستان ومن ثم يتحركون، لا يتحركون اذا كانوا يعرفون أنهم سيكونون في مأزق قانوني مع الحكومة الاتحادية لأن دولة العراق ككل ومصادر النفط في العراق كثيرة ولا اعتقد أن شركة اجنبية كبيرة مستعدة للتضحية بمصالحها الكبرى من أجل الإقليم، اذا عرفت ان الاستثمار النفطي في كردستان سيسبب لها المشاكل القانونية ومخالفة للدستور.

المشكلة حقيقة شخصيّة وليست دستوريّة

■ هل من المعقول أن سياسيا يقود وزارة خطيرة مثل وزارة النفط ويتصرف على أساس شخصي ؟

– الإنسان هو الإنسان ربما له فهم للوضع بشكل آخر أو أنه متأثرا بشيء ما. نحن لنا قانون النفط والغاز شرّعناه في حينه بينما حتى الآن قانون النفط والغاز لم يشرع من البرلمان العراقي، علينا أن نجلس على طاولة المفاوضات من أجل مصلحة الشعب العراقي والالتزام بالدستور العراقي، لأن الالتزام بالدستور بالنسبة لنا من أولويات الأمور، عند ذاك لا تبقى هناك مشكلة أما من أجل إيجاد حلول للمشكلة.

حقوق الإنسان والتجربة الديمقراطية

■ ما هو تقييمكم لوضع حقوق الإنسان في الإقليم خصوصا وأن هناك قوى تتحدث عن انتهاكات. نريد رأيك كرئيس لمجلس النواب الكردستاني وليس سياسياً ؟

– في ظل الانتقال من حكم شمولي دكتاتوري لمدة ٣٥ سنة الى نظام ديمقراطي، من المؤكد تكون هناك بعض الأخطاء والتجاوزات في ما يتعلق بحقوق الإنسان، ولكن ما تحقق حتى الآن جيد جدا وحقوق الناس محفوظة ضمن القانون وعندما تكون هناك تجاوزات في مكان ما وعند ثبوتها ستتخذ الإدارة في الإقليم الإجراءات المناسبة لحفظ حقوق الناس. لا أقول لا توجد تجاوزات ولكن لو قارنا الوضع في كردستان مع بقية أنحاء العراق فإنه أفضل بكثير كوضوح الليل والنهار

■ نحن نريد أن نقارنها مع المعايير الدولية لحقوق الانسان ففي محافظات العراق الأخرى هناك انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان.

– حتى إذا حاولت اي دولة في العالم تطبيق المعايير الدولية ١٠٠٪ تصطدم بخروقات، ويكون للقضاء دور بمعاقبة المخالفين ولكن عندنا الوضع جيد وإذا كانت هناك خروقات، فهناك إجراءات قانونية ايضا. ربما حصلت هنا وهناك وإذا لم تصل الى القضاء هذا شيء آخر ولكن نحن نثق بعدالة القضاء عندنا.

■ لا يوجد أي معتقل في كردستان بسبب آرائه السياسية؟

– بالتأكيد لا.. لا يوجد معتقل سياسي والآراء السياسية حرة، لدينا أكثر من ألف مجال إعلامي في الإقليم وكثيرا ما يعتدون علينا من خلال مقالات ومعلومات لا صحة لها، ومع ذلك نمنحهم الفرصة ليعودوا الى الطرق السليمة.

الاجتثاث وتجربة كردستان

■ لدينا مشكلة في العراق وهي قضية اجتثاث البعث ويجري الجدل حول الملطخة أيديهم بدماء الشعب من عدمه. تبدو هذه المشكلة الان غير موجودة في الإقليم بالرغم من وجود الكرد الذين ساهموا في قمع الشعب الكردي وكانوا أدوات بيد نظام صدام ضد أبناء جلدتهم كيف عالجت التجربة الكردستانية هذه القضية ؟

– حكومة الإقليم أصدرت عفوا عاما عن كل الذين تعاونوا مع نظام البعث باستثناء الملطخة أيديهم بدماء شعبنا. لم نتسامح مع الذين قتلوا أبناء شعبنا وكانوا مجرمين.

حقيقة بيد نظام البعث

■ وقانون العفو الآن.. يشمل من؟

– العفو لمن ارتكبوا جرائم عادية وهم داخل السجون التي قضوا فيها فترات طويلة، وهناك تقارير عن حسن سلوكهم داخل السجن، العفو يمنحهم الفرصة لكي يكونوا مواطنين صالحين ونقدم لهم المساعدات لتحسين أحوالهم. مشروع القانون لم يناقش بعد داخل البرلمان ونعمل على تسريع تشريعه لكي يستفيد منه الذين يستحقون العفو.

الديمقراطية والربيع العربي

■ الربيع العربي والتغييرات في المنطقة كيف تنظرون الى هذا الموضوع ؟

– نحن مع حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا التقرير المعبر باتجاه خلق حياة سياسية ديمقراطية تتطور فيها هذه الشعوب نحو الأفضل. أتمنى أن تكون هذه الثورات باتجاه الديمقراطية وخدمة شعوبها. إن التغيير في المنطقة والربيع العربي قد حدث في كردستان والعراق في انتفاضة عام ١٩٩١ لكن الظروف السياسية والتوازنات الإقليمية أجهضت هذا الربيع في بقية مناطق العراق ولكن نحن انطلقنا به منذ عام ١٩٩١ في قسم من مناطق كردستان – العراق.

■ ما هو تقييمكم لموقف الحكومة العراقية في مجلس الجامعة العربية بشأن الوضع في سوريا؟

– علينا ان نترك الشعب السوري يحدد مستقبله بنفسه وكان على الموقف العراقي في الجامعة العربية أن يكون داعما للشعب السوري لتطبيق الديمقراطية في بلدهم.